في مفهومي التعدي واللزوم
تأملات نظرية حول مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين

جمال الدين كلغلي
المركز الوطني للبحث العلمي
باريس

إن الموضوع الذي نريد تحليله في هذه المقالة كان منبعثه ما شعرنا به من الحيرة والارتباك لدى قراءتنا لأحد فصول كتاب أبي البركات الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» وهو الفصل الثاني عشر بعد المائة الذي يتناول «علة حذف الواو من يعد ونحوه»

وقبل التطرق إلى صميم الموضوع يحسن بنا أن نذكر القارئ الكريم بالمعطيات الأساسية للمسألة كما لخصّها أبو البركات في مستهل كلامه. قال أبو البركات « ذهب الكوفيون إلى أنّ الواو من نحو يعد ويزن إنما حذفت للفرق بين اللازم والمتعدي وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة. (الإنصاف، الجزء الثاني، ص 782).

ويحسن بنا أيضا، ونحن قد عزونا منطلق هذا البحث إلى شعورنا بالحيرة والارتباك من قراءة نص الأنباري، أن نؤكد أنّ هذا الشعور لم ينبع من وجود الخلاف في حد ذاته ولا حتى من حيث محتواه:

أما الخلاف في حد ذاته فيُحكَم عليه ما يحكم على جميع الخلافات التي تنشب بين المدارس الفكرية وبين المُنظّرين: فهذه الخلافات ليست فقط حتمية لا مفرّ منها بل هي أيضا ضرورية لا بدّ منها لنشأة وتطور أبحاث علمية حقيقية في أي مجال نظري كان.

ومن المؤكد أنّ هذه الخلافات بين الكوفيين والبصريين التي أجبرت أصحابها على التدقيق والتحقيق وصقل الحجة والبرهان قد كانت من بين الأسباب التاريخية الرئيسية في جعل المُساهمة العربية في مجال الفكر اللساني إحدى أهم المساهامات في التراث الثقافي للبشرية...

وأما محتوى الخلاف نفسه فليس فيه ما يُذهل القارئ الضليع في الأبحاث اللغوية الحديثة وخاصة منها ما يتعلّق بعلم الأصوات الصرفي (morpho- phonologie) فكثيرا ما نرى المتخصصين في هذا الحقل يختلفون في تفسير ظاهرة من الظواهر الصوتية الصرفية فينسبها بعضهم إلى أسباب صوتية محضة، بينما يرى البعض الآخر أنّ العرض الملائم لها يقتضي اعتبار معايير غير صوتية كالانتماء إلى فئة صرفية أو معنوية معينة (راجع مثلا كتاب هوبر Hooper1976، المخصص أكثره لمناقشة هذه المسائل بالذات....)

وإنّه لمن الواضح أنّ الخلاف في علة حذف الواو وفي المضارع «وعد» أو «وزن» ينتمي بتأكيد إلى هذا الصنف من المناظرات بين اللغويين إذ نرى الكوفيين يزعمون أنّ الضابط الصحيح لفئة الأفعال التي يحذف واوها في المضارع بسمة تركيبية معنوية(trait syntactico- semantique) بينما يزعم البصريون أنّ سبب الحذف صوتي خالص وهو في نظرهم وقوع الواو بين ياء وكسرة وهم يعللون هذه الظاهرة بقولهم إن "(...) اجتماع الواو و الياء والكسرة مستثقل في كلامهم فلما اجتمعت هذه الثلاثة، الأشياء التي توجب ثقلا وجب أن يحذفوا واحدا منها طلبا للتخفيف فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال" (الإنصاف، ج 2، 783).

وإنّ الحجج التي يسوقها الكوفيون ضد نظرية البصريين لتبدوا لنا هي الأخرى عادية مألوفة في مثل هذه المناظرات إذ نراهم يشيرون من جهة إلى الحالات التي يُحذف فيها الواو دون أن يقع بين ياء وكسرة (مثل «أعد» أو «نزن») ومن جهة أخرى إلى أمثلة لا يحذف فيها الواو رغم وقوعه في السياق الذي يذكره البصريون (كما هي الحال في «يُوعد» مثلا...) وهذ الأسلوب من الاحتجاج هو بالذات الذي نراه اليوم موجّها ضد التحليلات الصوتية الصرفية «المُجرّدة» أي تلك التحليلات التي تحاول أن تضع قواعد صوتية محضة عرضا لظواهر لم تعد تخضع لمثل هذه القواعد...

كذلك ليس هناك -من حيث المبدأ- ما يفاجئنا في موقف الكوفيين من هذه المسألة: ففي نظرهم، كما سبق، لا يصح عزو حذف الواو في مضارع «وعد» او «وزن» إلى اسباب صوتية ولذا يحاولون أن يصوغوا قاعدة حذف الواو بحيث تشير إلى سمة تركيبية معنوية تجمع جميع الأفعال المعنية وتميزها عن سواها...

ومن الأهمية بمكان أن ننتبه إلى أنّ الكوفيين والبصريين لا يختلفون هنا في أصل الظاهرة نفسها وإنهم جميعا أدركوا أنّ حذف الواو يخصّ فئة صرفية واحدة هي فئة الأفعال المجردة التي على وزن «فَعَل» (بفتح العين) في الماضي. فإن فحوى الخلاف الذي نحن بصدده يدور حول كيفية التمييز بين هذه الفئة وغيرها (خاصة فئة فَعِل بكسر العين في الماضي): فالبصريون يذهبون إلى أنّ التمييز صوتي محض وإلى أنّ قاعدة الحذف هي الأخرى صوتية محضة في حين أنّ الكوفيين يعتقدون أنّ المنحى الصوتي لا يسمح بتمييز جامع مانع للفئة المعنية بظاهرة الحذف فيبحثون عن سمة تركيبية معنوية تكون أصلح لتأدية الغرض المنشود.

* * * * *

ولا بأس من وجهة نظرية أو عملية من التماس سمة تركيبية معنوية تجمع بين كل الأفعال التي تنتمي إلى فئة بنوية ما: فإن هذا المنحى المنهجي الذي يفترض أنّ وحدة البنية اللفظية تقتضي وحدةً موازية في السمات المعنوية مبدأ يقول به اليوم كبار المحققين في علم اللغة كما قال به أمس بعض فُحُول اللغويين العرب منهم أبو هلال العسكري (الذي حاجّ لهذا المبدأ في «كتاب الفروق في اللغة» وخاصة الباب الأول) وعبد القاهر الجرجاني (في «دلائل الإعجاز».

لكن الحيرة والارتباك يبدآن حين نلفي الكوفيين يؤكدون أنّ القاسم المشترك لجميع الأفعال التي تحذف منها الواو هو «التعدي» فإنّ هذه الكلمة تدل في مصطلحنا النحوي المعاصر على «مجموعة الأفعال التي تنصب مفعولا به بنفسها دون وساطة حرف (تعريف قاموس المجمع اللغوي بالقاهرة) والظاهر أنّ هذا المفهوم للتعدي هو بالذات الجاري به العمل عند البصريين حيث أنّنا نراهم يفنّدون بسهولة نظرية الكوفيين ذاكرين لهم عددا من الأفعال التي لا يمكن أن تُعدّ متعدية عملا بالتعريف السابق والتي تخضع مع ذلك لقاعدة حذف الواو (مثلا «يقف» أو «يثب» او «يقع» الخ..)

زيادة على ذلك، ورغم أن الأنباري لم يذكر هذه الحجّة لصالح البصريين، فإنّه يوجد في فئة الأفعال التي لا يحذف منها الواو (لأنها على صيغة فَعِل بكسر العين) عدد من الأفعال التي توصف بالتعدي على أساس التعريف السابق ذكره، منها على سبيل المثال:

وجِعَه رأسه ـــــــ> يَوجَعه

وحِمَت الحبلى طعاما ـــــــ> تَوحَمته

وددت شيئا ـــــــ> أوَدُّه (اصله/ أودَدُه)

فهناك إذن شيء واضح: إن مفهوم اللزوم كما نفهمه اليوم (وكما كان يفهمه البصريون) والذي يعتمد على خاصية تركيبية صوتية (وهي عدم قبول مفعول به) إنّ هذا المفهوم للزوم لا يمكن أن يميز فئة الأفعال المجردة التي على وزن فعِل (بكسر العين) تمييزا جامعا مانعا (1) وبالتالي فإذا تمسكنا بهذا المفهوم التركيبي الصوري للزوم فلا شك في أن الكوفيين أخطؤوا في تعليلهم لحذف الواو في مضارع المثال الواوي المجرد أفدحَ الخطأ.

غير أن بلوغنا هذه الخلاصة لا يُنقّص من شعورنا بالحيرة والارتباك بل يزيد فيه: فان كان يُعقل، أن يخطئ الكوفيون في هذه المسألة أو غيرها فهل يُعقل، وهم ممثلو إحدى أكبر المدارس النحوية العربية، أن يضلّوا ذلك الضلال البعيد الذي يجعلهم عاجزين عن التمييز بين اللازم والمتعدي من الأفعال وهو أمر يقدر عليه أيّ تلميذ لُقّن ولو ساعة من النحو !؟.. وإذا كان ذلك كذلك فهل يعقل أن يكون البصريون أطالوا الجدال والمناظرة في قضايا نحوية معقدة مع أناس لم يكونوا يفقهون شيئا للفرق بين اللازم والمتعدي!؟...

فإن شككنا في أن يدخل الاحتمالان السابقان في حيّز المعقول فإنه يتعيّن علينا أن نخمّن أنّ كلمتي "التعدي" و"اللزوم" لم تكونا تدلان عند الجميع على المعنى الذي نعرفه اليوم (والذي يرجّح أن نكون قد ورثناه عن البصريين) ولا بدّ لنا إذن أن نفترض أنّه كان لهاتين الكلمتين عند الكوفيين معنى معقول من شأنه أن يفسر لنا موقفهم وأن يُثري فهمنا لتاريخ النظريات اللغوية العربية القديمة وربما حتى فهمنا لبعض خصائص اللغة العربية...

ولما كان أساس المشكلة هو الخلاف حول محتوى كلمتي «التعدي" و«اللزوم» فقد يكون من الحكمة أن نحاول الرجوع إلى المعنى الأصلي لهاتين اللفظتين كما وردتا في اللغة قبل أن يجعل منهما النحاة مصطلحين.

أما «اللزوم» فإن القواميس تخبرنا بأنه مصدر فعل «لزِم» وأنه بمعنى الثبوت والدوام. وأما «التعدي» فهو مصدر «تعدى» و«تعدّى الشيء» يعني جاوزه... وهذان التعريفان يجعلاننا نتساءل ما الذي حمل النحاة على وصف بعض الأفعال باللزوم، أي بالثبوت والدوام، والبعض الآخر بالمجاوزة. ولما كان الثبوت والدوام لايُعقلان إلا بالنسبة إلى مكان يكون الثبوت والدوام فيه فما هو هذا المكان فيما يخص الأفعال اللازمة؟ وأي شيء يتجاوزه الفعل الموصوف بالتعدي؟.

هذه الأسئلة لحسن الحظ تجيبنا عنها أقدم كتب النحو بوضوح: فإن سيبويه مثلا يستعمل مرارا في «الكتاب» عبارة «الفاعل الذي لم يتعدّهُ فعلُه الى مفعول» أو عبارة أخرى من هذا القبيل (راجع الكتاب، ج 1، ص 13 وما بعدها) مما يؤكد لنا ان فكرة النحاة الأولين هي أن بعض الأفعال ثابت ودائم في الفاعل لا يتجاوزه والبعض الآخر يتعدى الفاعل ويجاوزه ليقع على المفعول به (2).

فإن رجوعنا إلى أصل معنى كلمتي «التعدي» و «اللزوم» قد علمنا إذن شيئا أساسيا ألا وهو هاتين الكلمتين كان يشير معناهما عند القدماء الى العلاقة القائمة بين الفعل وفاعله ولا كما قد يُتوهم إلى المفعول به في حد ذاته...

وهنالك دليل ثان على أن مفهومي التعدي واللزوم قد نشآ في اطار إشكالية معنوية تختلف عن الإشكالية التركيبية التي ورثناها عن البصريين وهذا الدليل نستنبطه هو الآخر من التحقيق في المعنى الأصلي لمصطلح هام من مصطلحات نظرية التعدي وهو «المفعول به»

يُعرّف الزمخشري المفعولَ به (في «المُفصّل») بأنه «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل (...) وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي» ويعلق ابن يعيش على كلام الزمخشري (في «شرح المفصل»، ج1، ص 124) بقوله: (...) إن المصدر هو المفعول

في الحقيقة: فإذا قلت: قام زيد وفعل زيد قياما ما كان في المعنى سواء ألا ترى أن القائل اذا قال مَن فعل هذا القيام فتقول زيد فعله؛ والمفعول به ليس كذلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لأن زيدا ليس مما فعلته أنت وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله هو الفارق الذي يقع عليه فعل الفاعل، يريد يقع عليه المصدر، لأن المصدر فعل الفاعل (...)وقوله: الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي يعني أنّ اعتبار المتعدي إنما هو بالمفعول به لأن جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان، وأمّا المفعول به فلا يصل إليه الا ما كان متعديا. ومعنى المتعدي أنّ المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين: ضرب منهما يلاقي شيئا ويؤثر فيه فيسمّى متعديا، وضرب منهما لا يلاقي شيئا فيسمّى غير متعد. فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سُمّيت متعدية وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة للفاعل لا تتجاوزه (3).

ويقول السيوطي في نفس الموضوع: (...) المصدر هو المفعول حقيقةً لانه هو الذي يُحدثه الفاعل وأما المفعول به فمحلّ الفعل («همع الهوامع»، ج1، ص 186).

إنّ مثل هذه النصوص يُثبت لنا بوضوح أن المفعول به كان النحاة العرب يتصوّرونه أصلا كشيء خارجي يقع عليه ويحلّ به الفعل المنطلق من الفاعل. والجدير بالملاحظة أن هذا التصور «البدائي» الملموس للمفعول به هو الوحيد الذي يفسّر اعتبارَ الافعال المحتاجة إلى حرف جرّ أفعالا متعدية هي الأخرى مع أن ذلك يتناقض الى حد كبير والتعريفَ التركيبيَّ «الحديث» للتعدي.

من وجهة نظر منهجية عملية يترتّب على المفهوم السابق للمفعول به أن الضابط اللغوي الصحيح لتركيب متعدٍ مثل «ضرب زيد عمرا» هو أنّه يصح لنا «تعبيره»

(كما يقول ابن يعيش» بأقوال من نوع: «وقع ضرب زيد على عمرو» أو نقول: حل ضرب زيد بعمرو أو أوقع زيد ضربا على عمرو " أو بتعابير مماثلة كان « أحلّ زيد ضربا بعمرو»). والواقع أنّ هذه «المعادلات الكلامية» نراها تصحّ في العديد من التراكيب التي يدخل في تكوينها أفعالٌ متعدية «مثالية» كقَتَل أو قَطَف أو غَسَل...

* * * * * *

غير أننا اذا ما حاولنا أن نتحقق من إمكانية تطبيق هذا الضابط على جميع الأفعال التي تُعتبر متعديةً في الإشكالية التركيبية (البصرية والحديثة). سرعان ما نعثر على كثير من الأفعال التي لا يصحّ «تعبيرها» على هذا النحو. فاذا قلنا مثلا «طبخ زيد العشاء» لم يحسن أن نفسره بمثل « وقع طبخ زيد على العَشَاء» أو «أوقع زيد طبخا على العشاء».

وكذلك إذا قلنا «سمع زيد الموسيقى» لم يجز أن نفسر ذلك بمثل «حلّ سمع زيد بالموسيقى»... لا أو " أحل زيد سمعا بالموسيقى"...

ثم إنّ المتأمل لهذين المثالين سيكتشف بسرعة علة استعصائهما على الصيغ التفسيرية السابقة: فإن هذه الصيغ قد وُضعت، كما رأينا، لتأويل تلك التراكيب التي يكون فيها المفعول به «مفعولا به حقيقيا» أي محلا خارجيا يقع عليه فعل الفاعل. في حين أنّ المثالين الاخيرين لا يستوفي الاسمُ المنصوبُ فيهما الشروطَ المعنويةَ اللازمة لجعله مفعولا به يمتثل بالضبط للتعريفات السابقِ ذكرُها...

امّا المثال الاول (وهو «طبخ زيد العشاء») فقد تبرُز خاصيته المعنوية بمزيد من الوضوح إذا ما قورن بجملة مثل «بنى الملكُ القصرَ» حيث يستحيل تأويلها بمثل «وقع بناء الملك على القصر» أو «أحل الملك بناء على القصر»... والظاهر أن سبب هذه الاستحالة يرجع إلى كون «العشاء» في الكلام الأول و« القصر» في الكلام الثاني حقيقتين ناتجتين عن فعل الفاعل لا حقيقتين سابقتي الوجود بحيث يستطيع الفاعل أن يُوقع عليهما فعلَه ويُحلّه بهما... وهذه الخاصية المعنوية نجدها في جميع الافعال

« الإنتاجية» أي الأفعال التي تفيد أن الفاعل هو الذي «يُنتج» المفعول به ويُوجده: فإن الإسم المنصوب على أنه مفعول به في التراكيب التي تدخل فيها هذه الافعال هو في حقيقة الأمر مجرّدُ «مُخصِّص» للمفعول المطلق: فإنما العشاء نوع من الطبخ والقصر ضرب من البناء...

وهذه الخاصية المعنوية للأفعال « الإنتاجية» تجعل منها فئةً خاصة تختلف إلى حد كبير عن فئة الأفعال «التأثيرية» (4) مثل «ضرب» أو «قتل» أو «غسل» التي يقتضي معناها أنّ الاسم المنصوب بها (وهو المفعول به الحقيقي) سابقُ الوجود بالنسبة إلى الفعل وأنّ هذا الأخير واقع عليه ليؤثّر فيه ويغيّره لا ليخرجه إلى حيز الوجود.

إلاّ أنّ هناك وجهاً معنوياً يجمع بين الافعال «الإنتاجية» والافعال «التأثيرية» رغم تبيانها وهو أن في كلتا الحالتين ينطلق الفعل من الفاعل وينتقل منه إلى الخارج حيث يقع في حالة الأفعال الإنتاجية على العناصر المركبة للمفعول " المنتج" فيصنع منهما ذلك المفعول، أو يقع في حالة الأفعال التأثيرية على المفعول به نفسه فيؤثرُ فيه ويغيره.

وإن السمة المعنوية المشتركة بين هاتين الفئتين من الأفعال تتجلى في أنه يجوز فيهما -بعد وقوع الفعل- أن نشير إلى المفعول (سواء كان مؤثّرا فيه أو مُنتَجا) فنُخبر عنه قائلين: "(انظر اليه) فهو الآن مقتول، أو مغسول، أو مبني، أو مطبوخ، الخ...» وذلك لأن أثر هذه الافعال في مفاعيلها أثر محسوس ملموس. وبعبارة أخرى فإن اسم المفعول المصوغ من هذه الافعال جميعا قد يُخبَر به إخبارا «حاليا» أي إخبارا يدل على صفة موجودة فعلا في المخبر عنه وقت الإخبار مع أنها ليست ملازمة له ولا طبيعية فيه: فإن قولنا «الثوب مغسول» أو « الطعام مطبوخ» يَنسب الى المخبر عنه صفة حالية غير لازمة للثوب أو الطعام ولا طبيعية فيهما بحيث نستفيد من مثل هذا الإخبار أنّ الصفةَ المخبرَ بها لم تتحقق في المخبر عنه إلا نتيجة لوقوع الفعل المناسب للصفة المعنية على المخبر عنه وذلك ما يعبّر عنه النحاة القدماء باختصار في قولهم «غُسِل فهو مغسول» أو «طُبِخ فهو مطبوخ»...

إن السمات المعنوية المشتركة بين الأفعال التأثيرية والأفعال الإنتاجية تسمح باعتبار هذه الأفعال فرعين مختلفين لفئة واحدة من الأفعال تدل إجمالا على عمليات يقوم بها الفاعل في اتجاه العالم الخارجي ويمكن بالتالي أن تُسمىَ «فئة الأفعال العَمَلِيَاتية» (5).

والظاهر أنّ النظام الصرفي العربي يؤيد هذا التصنيف إذ يجمع هذه الافعال ضمن فئة صرفية واحدة هي فئة الأفعال المجردة المبنية على صيغة «فَعَل» (بفتح العين)...

ويمكن تلخيص الاعتبارات السابقة بالرسم البياني التالي (6):

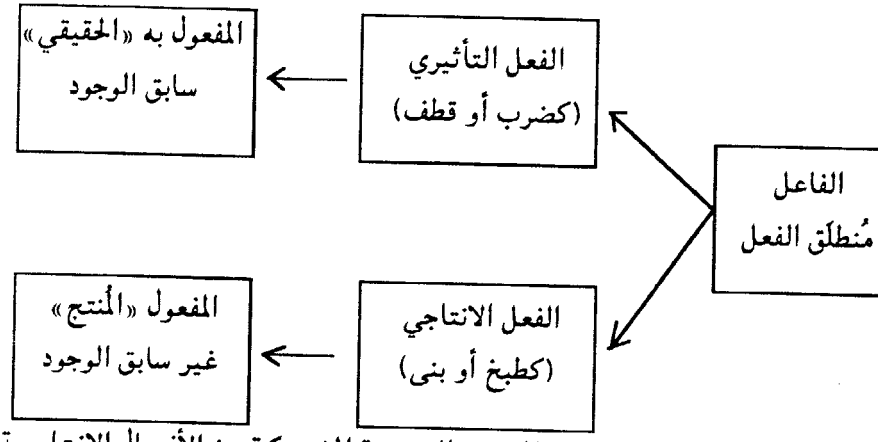

فإن هذا الرسم يبين لنا البنية المعنوية الصورية المشتركة بين الأفعال الإنتاجية والتأثيرية والتي تتمثل في كون الفعل واصلا بين الفاعل والمفعول وفي كون «الحدث» مُنطلقا من الفاعل ومُتّجِها نحو المفعول.

فالفرق بين هذين النوعين من الأفعال ليس في صورة الفعل ولا في الشكل الإجمالي للحدث وإنما هو في مضمون الفعل وفي طبيعة علاقته بالمفعول: فإن كان مؤثرا فيه، لا غير، صحّ في التركيب التعبيرُ بمثل «وقوع الفعل على المفعول»، وإلا فيستحيل ذلك التعبير مع بقاء الخواص المعنوية الاخرى كما رأينا.

* * * * *

وامّا المثال الثاني (وهو «سَمِع زيد الموسيقى») فانه يرجع بنا إلى الموضوع الأصلي لمقالتنا هذه وهو كيفية تمييز فئة الأفعال المجردة التي على وزن «فَعِل» (بكسر العين) والتي يعتبرها الكوفيون «لازمة». فإنه يتّضح للمحقق بعد شيء من التأمل أن جميع الأفعال التي تنتمي إلى هذه الفئة تُبرز السمات المعنوية نفسها التي نَلحَظها في فعل «سَمِع»: فإن قلنا مثلا «فَهِم الولدُ الدرسَ» أو «سَئِم زهيرُ الحياةَ» فإنه من الجلي عدم صلاحية تفسير هذين الكلامين بوقوع فعل الفاعل على المفعول أو ما شاكل ذلك.

بَيْدَ أنّ السبب ههنا غيره في الحالات السابقة الخاصة بالأفعال الإنتاجية. في فئة الأفعال التي نحن بصددها تبدو لنا العلاقة القائمة بين الفاعل والاسم المنصوب بالفعل عكسَ ما كانت عليه في الأفعال الإنتاجية والتأثيرية على السواء: فإنّ قولنا «سمع زيد الموسيقى» يقتضي أن الموسيقى هي التي وقعت على مسامع زيد فأثرت فيه ذلك الانطباع الذي نسمية سمعا، وكذلك الحال في قولنا «فَهِمَ الولدُ الدرسَ» أو «سئم زهير الحياة» فإنّ الدرس هو الذي أثار فهم الولد والحياة هي التي أثارت سآمة زهير. هذا يعني أن القاسم المشترك لأفراد هذه الفئة من الأفعال هو أن الفاعل ليس «المنطلق المطلق» للفعل بل هو في الحقيقة متأثّر بما يسببه المفعول (7) فيجيء فعل الفاعل كنتيجة، لهذا التأثر... وربما ساعد التمثيل البياني التالي على توضيح ذلك:

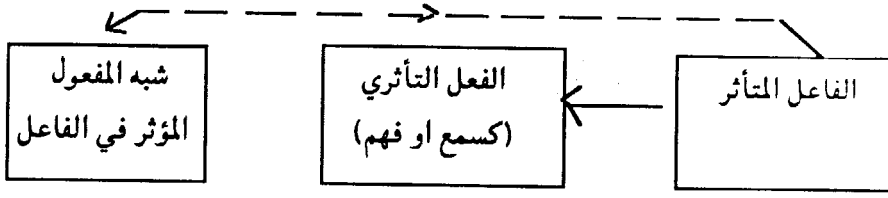

في هذا الرسم يمثل السهم المتقطع الموجه من شبه المفعول إلى الفاعل عملية التأثير في الفاعل التي تُعَدّ في مثل هذه الأفعال شرطا لإثارة الفعل. أما السهم المتواصل الرابط بين الفاعل والفعل فيمثل «ردّ الفعل» الواقع في الفاعل المتأثر والذي يشكل المضمون الدلالي الحقيقي لهذه الفئة من الأفعال. وأما عدم وجود سهم واصل بين الفعل والمفعول فيرمز إلى عدم وجود أي تأثير حقيقي في شبه المفعول من طرف المركب الإسنادي (المكون من الفعل وفاعله).

وإنّ هناك حجّة لغوية على أن المركب الإسنادي لا يؤثر - في هذه الأفعال - على شبه المفعول، ألاَ وهي أنّه من العبث في مثل هذه التراكيب أأن نشير إلى المفعول بعد وقوع الفعل فنقول مثلا « (انظر) الموسيقى الآن مسموعة والدرس مفهوم والحياة مسؤومة «إذ لا أثر في الموسيقى أو الدرس أو الحياة يدل على ذلك. وإنما تجوز التعابير السابقة إذا استعملناها ونحن نشير إلى الفاعل (لا المفعول) لنخبر عن الحالة الجديدة التي صار إليها نتيجة لتأثيره بشبه المفعول ولرد فعله على إثرِ ذلك (8).

هذا يعني أن هذه الفئة من الأفعال يمكن أن تعتبر، من الوجهة المعنوية (أو قل المنطقية إن شئت) أفعالا ثابتة في الفاعل لا تتعداه ولا تغيّر شيئا في حالة العالم الخارجي، كما أنها أفعال لا تخضع لمشيئة الفاعل ولا هي صادرة عن إرادته ومبادرته بل هي تنشأ فيه لأسباب خارجة عن نطاق إرادته.

وقد انتبه إلى هذه الخاصية المعنوية للافعال «التأثيرية» النحوي الإنكليزي هنري سويت (Henry Sweet) فكتب (في «مجموعة المقالات»، ص25): « وفي جملة مثل، هو يخشى الرجل، فإنّ العلاقة [بين الفاعل والمفعول] معكوسة تماما إذ أن [الاسم] المرفوع في النحو هو الشيء المؤثّر فيه في الحقيقة بينما المنصوب نحوا يمثل المسبِّب « (عن أُتّو جسبرسن «فلسفة النحو»، ص 158) (9).

وإن دعوانا الأساسية في هذه المقالة هي أن هذه الملاحظة التي أبداها سويت على أساس منطقي محض (إذ أنّ لغته الام، الإنكليزية، لا تميز صوريا بين الأفعال التأثرية وغيرها)، إن هذه الملاحظة هي بالذات التي استنبطها النحويون الكوفيون من استقراء معنًى مشترك لما بُني على «فَعِل» (بكسر العين) من الأفعال المجردة في اللغة العربية: فإذا افترضنا أنهم انطلقوا من المفهوم الأصلي للزوم (وهو، كما رأينا، بمعنى ثبوت الفعل في الفاعل وعدم تجاوزه إلى شيء خارجه) وانهم انتبهوا إلى أن فئة فَعِل (بكسر العين) تجمع الأفعال التأثيرية وهي أفعال تدل على عمليات لا تتجاوز الفاعل في حقيقة الامر، فانه من المعقول بل من المُرجح أن يكونوا قد وصفوا هذه الفئة من الأفعال باللزوم...

* * * * *

وبإثباتنا ما سبق نأتي على نهاية دراستنا هذه. أجل، لقد تركنا عددا من الاسئلة) هذا شأن كل بحث حقيقي...10متعلقة بل وآثرنا عددا آخر من الاسئلة الجديدة (إلا أننا حاولنا أن نحقق هدفا واحدا أساسيا وهو صوغ فرضية نظرية تسمح بقراءة معقولة لموقف الكوفيين في قضية حذف الواو في مضارع المثال الواوي المجرد. ونستعير كلمة الختام من الكوفي أبى حنيفة إذ قال: « من اجتهد فأصاب فله اجران ومن اجتهد فأخطأ فله اجر واحد.

الهوامش

(1) كون أغلبية الأفعال التي على وزن فَعِل يفعَل (بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع) لازمةً بالمعنى التركيبي المعروف كما لاحظه رضي الدين الاستراباذي في« شرح الشافية»، ج1، ص72. (2) ليس حُجّة كافية للكوفيين: فإن هذه الأمور (أعني صوغ القواعد اللغوية التفسيرية) مِنْ الأهمية بحيث لا تحتمل التقريب خاصة إذا كان واضع القواعد يؤاخذ خصمه على عدم دقته في وضع القواعد...

(2) والواقع أن هذا المفهوم «المعنوي» القديم للتعدي قد دام بعد المراحل الأولية لتطور النحو العربي وإنْ غلبة المفهوم «الحديث» التركيبي: فإننا نجد في «كتاب التعريفات» لعلي الجرجاني م اي ستة قرون بعد سيبويه) التعريفين التاليين للزوم والتعدي: « اللازم من1413 (المتوفي سنة 200.الفعل ما يختص بالفاعل» (ص

213.« المتعدي ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه وقيل هو ما نصب المفعول به » (ص

فمن الواضح أنّ تعريف الجرجاني للفعل اللازم مستوحًى مباشرة من الآراء المعنوية القديمة وكذلك تعريفه الاول للتعدي. اما الثاني فمن أسلوب التعريفات التركيبية المحدثة...

(3) إن في هذا النص ثروة نظرية كبيرة ولولا أن ذلك كان يخرجنا من الموضوع لا ستحق تعليقات طويلة. ومن النقط التي تجدر ولو اشارة عابرة اليها:

- مبدأ توضيح الخصائص التركيبية لكلام ما بوضع تركيب آخر أكثر وضوحا (وبالتالي أكثر تجريدا أيضا) وهو ما يسميه ابن يعيش « تعبير» كلامٍ بآخر يكون له في المعنى سواء...
- قضية « المصدر فعل الفاعل».
- قضية « المصدر مادة الفعل».
- قضية الافعال المتعدية واللازمة، الخ...

(4) ويسميها بيرنارد بوتييه (Bernard Potti)أفعال «تحويلية» (Verbes Transformatifs) غير أن تسميتها أفعالا «تأثيرية» أفضل209-208) (راجع كتابه « الألسنة العامة، ص في المصطلح النحوي العربي تحاشيا للالتباس بفئة النواسخ المسماة « أفعال التحويل» مثل «جعل»

وتميّز» وغيرهما...

(5) نعتذر لدى مُحبي الفصاحة عن هذا المصطلح القبيح المنظر والمسمع والذي إنما أردنا به النسبةَ إلى كلمة « العمليات»: فإن وجد القارئ مصطلحا أفصح - مع المحافظة على الدقة

والاختصار-فنحن به مرحبون.

) في هذا الرسم البياني (وفي الذي بعده) وضع الفاعل أولا إشارة إلى الترتيب المنطقي (أو6(
المفهومي) الذي يقضي بسبق المسند .... على المسند وهذا لا يناقض الترتيب النحوي العربي
الذي يقتضي وضعَ الفاعل بعد الفعل في السلسلة الكلامية: راجع مثلا ابن يعيش الذي يناقش هذه
وما بعدها) حيث يقول:73، ص1القضية في « شرح المفصل» (ج

« اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده
قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل إن كان عاملا في الفاعل (...) فقدم الفعل عليه لذلك "(...).

) نستعمل مصطلح «شبه المفعول» للدلالة على الاسم المنصوب بالفعل التأثيري والذي هو في7(
المعنى مُسبب الفعل...

) قد يُصرّ مُصرّ على أن إسناد صيغة المفعول إلى مفاعيل هذه الأفعال ممكن وعلى أنه يجوز أن8(
نقول مثلا «الموسيقى مسموعة» أو «الدرس مفهوم». هذا صحيح، ولكن مثل هذا الإسناد لا يكون
- كما في الحالات السابقة - إسنادا « حاليا » يدل على صفة ناتجة عن وقوع الفعل، بل يدل على
صفة ملازمةٍ للمُخبَر عنه، طبيعيةٍ فيه: فإن قلنا « هذا الدرس مفهوم» فهذا يعني أن من طبيعته أن
يُفهَم...

) تجدر الإشارة هنا إلى أن مثل سويت الانكليزي (وهو « 9(he fears the man») يُترجم إلى
العربية بفعل ينتمي إلى الفئة التي نحن بصددها، أي فئة فَعِل (بكسر العين) وهذا ليس من باب
المصادفة: فإن النحوي الإنكليزي بحث عن حدث يختص بكون « المفعول» هو في الحقيقة مُسبِّب
الفعل ويكون الفاعل متلقّ لأثر المفعول، فاتجه بطبيعة الحال وعلى غير شعور منه إلى تلك الفئة من
الأحداث التي خصصت لها اللغة العربية فئة صرفية معينة...

) منها مثلا مسألة الفرق بين « اللازم» و «المتعدي» بالمعنى التركيبي العادي في فئة فَعَل 10(
(المفتوح العين)...

المراجع

الاستراباذي (رضي الدين): شرح شافية ابن الحاجب
.1975دار الكتب العلمية/ بيروت
الأنباري (أبو البركات): الانصاف في مسائل الخلاف
دار الفكر.
ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل
عالم الكتب/ بيروت.
الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الاعجاز
.1978دار المعرفة/ بيروت
الجرجاني (علي): كتاب التعريفات
.1978مكتبة لبنان/ بيروت
سيبويه (أبو بشر): الكتاب
هـ.1316مطبعة بولاق/ القاهرة
السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع
دار المعرفة/ بيروت.
العسكري (أبو هلال): كتاب الفروق في اللغة
1980دار الافاق الجديدة/ بيروت

المراجع الأجنبية

HOOPER J, B: An introduction to natural generative phonology Academic Press/ New- york, 1976.

Jespersen , O: The philosophy of grammar George Allen et un win/ London, 1968.

Pottier, B: Linguistique générale Klincksieck, Paris,1974 sur les concepts de transitivité et d'intranstivité: réflexions théoriques sur un sujet de contreverse entre grammaiiens Basriens et Koufiens.

Résumé:

La thèse des grammairiens Koufiens sur les causes du schème/ W/† sa dala "Fasala" telle qu'elle nous est rapportée par AL-ANBAARIY dans "AL-INSAAF" laisse perplexe:pour eux en effet, ces verbes subissent l'effacement en tant que† verbe "mutacaddiy", c'est-à-dire, dans la terminologie reçue, "transitifs", les verbes à schème "Fasila" ne le subissant pas en tant que verbes "laazim" c'est-à-dire, "intransitifs".

Or on peut aisément exhiber des verbes dela première catégorie qui n'acceptent pa de "complément d'objet direct" et des verbes de la seconde qui en acceptent.

Mais à moins de se contenter de l'hypothèse peu vraisenblable que les grammairiens Koufiens étaient d'une grossière ignorance, il faut

supposer qu'ils donnaient au terme"Laazim" dont ils se servaient pour caractriser la classe "Fadila" une autre acception que celle, devenue "normale", des Basriens....

Y a-t-il une acception raisonnable (voire intéressante) de ce terme

que l'on puisse associer significativement à la classe des verbes de schéma "Fadila"? c'est la question qu'explore cet article....

On the concepts of transitivity and intranstivity:††

Theoretical reflexions qbout a contoversial issue opposing the Basrane an Kufan grammarians.

††††† **Abstract:**

Al- ANBAARIY's report, in "AL-INSAAF", concerning the position of the Kufan grammarians as to why the first radical -W- is deleted in the non-derived verbs of the "fadila" class, is very perplexing indeed:

According to the Kufans, these verbs are subject to deletion bacause they are "mutasiddiy", that is, in the usual terminology, "transitive", and the "fadila" classe is "laazim", that is "intransitive", and thus fails to meet the required conditions for deletion.

Now, one can easily find verbs of the first class which do not accept "direct objects" and verbs of the second class which do.

†But unless one accepts the very unlikely hypothes is that the Kufan† grammarians were grossly ignorant, one has to suppose that they attached to the word "laazim", used to qualify the "fadila" class, a maening other than the Basran one wich has become "standard".

Is there a reasonable and possibly intersting meaning of the word "laazim" wich can be significantly associated with the "fadila" class of verbs? that is the question this paper tries to answer....